



وَزَارَةُ الْعَدْلِ

قرار رقم (٤٩٤)

صادر عن اللجنة المشكلة بموجب المادة الثامنة

من قانون العفو العام رقم ٥ لسنة ٢٠١٩

بنـاءً على الطلب المقدم من المستدعي رامي محفوظ رضا غنام لشمول الجرم المحكوم به في القضية البدائية رقم (٢٠١٨/٣٣٨٢) لدى محكمة بداية عمان بأحكام قانون العفو العام رقم ٥ لسنة ٢٠١٩.

اجتمعت اللجنة المشكلة بموجب أحكام المادة الثامنة من قانون العفو العام رقم ٥ لسنة ٢٠١٩ للنظر في كل اعتراض أو إشكال أو تفسير ينجم عن تطبيق أحكام هذا القانون .

بالإطلاع على ملف القضية البدائية رقم (٢٠١٨/٣٣٨٢) لدى محكمة بداية جزاء عمان أجد أن المستدعي أدين بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٣٠ بجناية السرقة وفقاً لأحكام المادة (٤٠٦/١/ب+ج) من قانون العقوبات وبدلالة المواد (٢ و ٣ و ٤) من قانون الجرائم الاقتصادية والحكم عليه بالحبس مدة (سنة واحدة) والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

بالتدقيق نجد أن المستدعي رامي محفوظ رضا غنام صدر بحقه عقوبة بالقضية رقم ٢٠١٦/٢٧ بالحبس مدة سنة واحدة والرسوم محسوبة له مدة التوقيف بجناية السرقة وفقاً لأحكام المادة (٤٠٦/١/ب+ج) من قانون العقوبات وبدلالة المواد (٢ و ٣ و ٤) من قانون الجرائم الاقتصادية لم يرتضى المستدعي

بالقرار فطعن به لدى محكمة استئناف عمان والتي قررت بقرارها ٢٠١٨/٤٨١٦١ بتاريخ ٢٠١٨/١١/٦ فسخ القرار حيث أصدرت محكمة بداية عمان قرارها رقم ٢٠١٨/٣٣٨٢ تاريخ ٢٠١٨/١٢/٣٠ وقررت ادانة المستدعي رامي بجنحة السرقة وفقاً للمادة (٤٠٦) من قانون العقوبات وبدلالة المواد (٢ و ٣ و ٤) من قانون الجرائم الاقتصادية وتم استئناف القرار حيث قررت محكمة الاستئناف في قرارها رقم ٢٠١٩/٢٤٦٢٤ تاريخ ٢٠١٩/١٠/٣١ رد الاستئناف شكلاً ثم طعن القرار الصادر عن محكمة الاستئناف تمييزاً حيث تم تصديق القرار لدى محكمة التمييز بقرارها رقم ٢٠١٩/٣٧٥٤ تاريخ ٢٠٢٠/٢/٤ وتم رد التمييز شكلاً حيث تنفذ عليه بموجب المذكرة رقم ٢٠١٩/١٧٠٧٠ تاريخ ٢٠١٩/١٠/٢٩ .  
وحيث ان الجرائم المرتكبة خلافاً لأحكام قانون الجرائم الاقتصادية رقم ١١ لسنة ١٩٩٣ أو أي جرم يسند بدلالته غير مشمول بقانون العفو العام رقم ٥ لسنة ٢٠١٩ سنداً للمادة (١٥/أ/٣) من ذات القانون الأخير.  
وعليه وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد طلب المستدعي .

قراراً صدر بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٢٤

رئيس اللجنة  
رئيس محكمة التمييز  
القاضي محمد الغزو

عضو  
رئيس الشكايات العامة  
القاضي "محمد سعيد" الشريده

عضو  
النائب العام  
لدى محكمة استئناف عمان  
القاضي د. حسن العبدالات

عضو  
النائب العام  
لدى محكمة الجنايات الكبرى  
القاضي احسان السلامة

عضو  
النائب العام  
لدى محكمة أمن الدولة  
القاضي العميد حازم المجالي